المضاربات اتجهت نحو الشركات الرخيصة

خبير: السيولة المتداولة في سوق الكويت تركزت في سبتمبر على الأسهم القيادية

سوق الكويت

ميثم الشخص

قال مدير شركة العربي للوساطة بالكويت ميثم الشخص في حديث خاص، وقامت «مباشر» عن اداء الأسهم القيادية بالبورصة الكويتية خلال الربع الثالث وهل كان التركيز عليها وأبرز الأسهم التي تم التركيز عليها «بأنه قد وضح تماما تركيز السيولة المتداولة في البورصة الكويتية خلال شهر سبتمبر تحديدا على أسهم ذات قيمة رأسمالية عالية وتعتبر من الأسهم الأكثر تاثيرا على المؤشرات الوزنية اكثر من تاثيرها على المؤشر السعري «المؤشر العام» ولما كانت المضاربة هي الإتجاه الأبرز خلال العام الجاري فقد كانت الأسهم الصغيرة هي محور تلك التحركات وبالتالي هي من تقود السوق في الوقت الحاضر من خلال السيولة المركزة عليها، ومن هنا فإننا نستطيع أن نقول بأن الأسهم ذات القيمة السوقية المنخفضة أو المتوسطة هي التي أصبحت أسهما قيادية».

وطبيعة المضاربة في السوق الكويتي بشكل مطلق تتحتم عليها أن تتركز معظم سيولتها على الأسهم المتوسطة والصغيرة الحجم بالنسبة لراس المال، وهذا ما ادى الى تراجع أسعار الأسهم الصغيرة والمتوسطة خلال الأعوام السابقة تاثرا بالأزمة المالية العالمية، وبالتالي فإن من المنطقي جداً أن تعود تلك الأسهم للرواج والمراتب الأولى من حيث التركيز والتداول في حال تحسن أوضاع البورصة وأوضاع الشركات من جانب البيانات المالية، ومن هنا فإن إرتفاع المؤشر السعري منذ شهر نوفمبر 2012 وحتى الآن ما هو إلا إنعكاس لتحركات الأسهم الصغيرة والمتوسطة؟.

وعن التوقعاتكم لأداء البورصة الكويتية بالربع الرابع قال «الشخص» بأن البورصة الكويتية تمر بتباينات أدائها مابين إتجاه الإرتفاع والإنخفاض وفق معطيات السيولة المتاحة واحجام التداولات شأنها شان البورصات الأخرى، إلا أن الفترات الماضية من العام كانت اكثر حجة من جانب احجام التداول وتحرك المؤشرات، ويبقى توقع التحرك النمطي موجود مع ميال الرأي إلى مكاسب قد تضاف الى المؤشرات في حال إستقرار العوامل المحيطة أو العوامل الثانوية مثل العامل الأبرز مؤخرا وهو التحركات والتطورات الإقليمية. واشار الى أنه لوحظ إستقرار كبير في قطاع المصارف الكويتي خلال الفترة الأخيرة مع ميلان إلى زيادة النمو التشغيلي للمصارف وهذا سيجعل التوجه خلال الربع الأخير من العام على أسهم المصارف مرتبطا بنتائج الربع الثالث. وأما عن تقييمه لاداء صانع السوق بالبورصة الكويتية خلال تلك الفترة قال بانه برزت التحركات ذات التوجه الواحد للمجاميع الإستثمارية مؤخرا وتحديدا الشهر الجاري مما أدى إلى تحقيق مكاسب نوعية لصناع الأسهم ذات العلاقة بتلك المجموعات حيث معلوم ان البورصة الكويتية تفتقد صانع السوق الحقيقي بشكل إحترافي.

وعن دور هيئة الأسواق المالية الكويتية منذ انشائها وحتى الان رد قائلا باننا لا نستطيع انتقاد الجهات الرقابية لحساسية بعض المسؤولين إتجاه اي نقد أو تشخيص لبعض القرارات لذلك تتحسس الشركات التابعة لتلك الجهات الرقابية من تقرير نوعي يخص أعمال تلك الجهات، إلا ان التشدد الرقابي لهو عواقب مستقبلية في تقيد الإستثمار خاصة لتلك الملفات التي تعتبر عالقة وغير واضحة أو تعتبر أمرا روتينيا لهيئة اسواق المال على سبيل المثال، كما تعتبر كثرة الإحالات للنيابة أو التاديب دليل على قصور إما من جانب التوعية أو عدم فهم حقيقي للإجراءات أو عدم التدرج في تطبيق المفهوم الرقابي الجديد الذي لم يتجاوز عمره الثلاث سنوات مقابل اكثر من 30 عام سابقة مرت في قوانين ولوائح تختلف عن الحالية.

وقال «الشخص» في نهاية حديثه عن عملية إدارج بنك بروة قال بانه على الرغم من معرفة سابقة لأغلبية الجهات المشاركة في عملية إدراج بنك وربة بحجم القاعدة الكبيرة للمساهمين والذي يعتبر الأكبر في تاريخ البورصة الكويتية إلا إن الإستعدادات من وجهة نظري لم تكن واضحة وكافية لوجود سلسلة من الأخطاء الإجرائية في عملية تبسيط الدورة الخاصة في عملية البيع وليست الشراء، وهذا ما جعل البورصة ترتبك في تنظيم العملية ككل وبمشاركة شركات الوساطة التي لا زالت تعاني مشكلة عدم الإشراك بالقرار نظرا لكونها الخط الأول في المراجعة والمتابعة لعمليات التداول والأكثر معرفة في امكانياتها من الجهات الأخرى، وقد عاب العملية وجوب ابرام العقد الموحد للجميع دون استثناء وهو ما طبق على شريحة لا تحتاج للعقد كونها لن تعود بشكل شبه مؤكد لعملية التداول نظرا لعدم فهمها للتداول او لعدم الرغبة او حتى الإمكانية المفقودة للتداول، اما جوانب التحضير ونقل الملكية او الدمج فقد كانت تفتقر التحضير الجيد الذي كان يجب ان يلائم وضع ورقة مالية بحجم اكثر من 586 الف مساهم.

«فيتش»: تراجع حدة أزمة منطقة اليورو لكن المخاطر باقية

وكالة فيتش

قالت وكالةالتصنيف الإئتماني «فيتش» في أحدث تقاريرها عن منطقة اليورو ان الهدوء النسبي الذي تشهده الأسواق الأوروبية يعكس احتمال حدوث انتعاش اقتصادي في النصف الثاني من العام الحالي.

وعلى الرغم من ذلك فإن نظرة «فيتش» تجاه العديد من التصنيفات السيادية لدول المنطقة لا تزال سلبية، مما يعكس القلق من مخاطر قائمة.

ومن المعلوم أن منطقة اليورو التي عانت من أطول فترة ركود في تاريخها تمكنت من النمو بنسبة 0.3 في المئة خلال الربع الثاني، بعد انكماشها 0.2 في المئة في الشهور الثلاثة الأولى من عام 2013.

معهد الكويت للأبحاث العلمية يختتم برنامجه التدريبي الصيفي

«داو للكيماويات» تدعم تعليم الشباب مادة العلوم

اختتام الدورة التدريبية الصيفية السادسة والثلاثين لمعهد الكويت للأبحاث العلمية

أعلنت شركة داو للكيماويات في الكويت عن اختتام الدورة التدريبية الصيفية السادسة والثلاثين لمعهد الكويت للأبحاث العلمية.

ويشجع برنامج التدريب الصيفي الذي ينظمه معهد الكويت للأبحاث العلمية بشكل سنوي منذ عام 1976، الطلاب والطالبات من الكويت وسائر دول مجلس التعاون الخليجي على المشاركة فيه لتنمية معارفهم ومعلوماتهم في المجال العلمي.

وشارك في دورة هذا العام التي استغرقت شهرا واحدا، أكثر من 100 طالب وطالبة من المرحلتين الثانوي والجامعية ممن يتمتعون بمواهب ومهارات متميزة من الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

وأتاحت الدورة التي أقيمت تحت شعار «التنوع البيولوجي، جوهر الحياة»، للطلاب فرصة المشاركة في أنشطة واختبارات علمية في مجالات علوم التنوع البيولوجي والكيمياء وعلم الوراثة والموارد المائية، بهدف الارتقاء بمعارفهم في تلك المجالات عبر الاختبارات الميدانية العملية.

وفي سياق تعليقه على هذا الدعم، قال جمال عتال، مدير عام شركة داو للكيماويات في الكويت: «تم تصميم هذه الدورة التدريبية التي نظمها معهد الكويت للأبحاث العلمية لتشجيع المشاركين على تعزيز معارفهم في المجالات التي تهمهم. ونحن سعيدون للغاية لتمكننا من دعم الدورة التدريبية الصيفية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية لهذا العام، ونتطلع لمزيد من الفرص لدعم أنشطته التي تعزز مدارك ومواهب الطلاب».

يذكر أن داو للكيماويات تؤمن بقوة بأن نجاح أعمالها يتداخل مع نجاح المجتمعات التي تعمل بين ظهرانيها. وتماشيا مع هذه القناعات، تدعم داو بقوة الطموحات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع الكويتي وتلتزم بدعم مسيرته نحو التغيير والتطور وتوسعة نطاق شراكاته.

«بنك قطر الأول»: مشاري رئيساً تنفيذياً بالإنابة

أعلن مجلس إدارة بنك قطر الأول، وهو أول بنك استثماري مستقل يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة قطر، ومرخص من قبل هيئة مركز قطر للمال، عن تعيين السيد أحمد مشاري رئيساً تنفيذياً بالإنابة للبنك ليحل مكان السيد عماد منصور الذي استقال من منصبه مؤخراً.

يتمتع مشاري بخبرة واسعة تزيد على 30 عاماً في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، إذ شغل مناصب إدارية عليا في بنوك إقليمية عدة إضافة إلى كونه عضوا في مجالس إدارة مؤسسات مالية إسلامية مرموقة. وكان السيد مشاري قد شغل منصب الرئيس التنفيذي بالإنابة لمصرف قطر الإسلامي قبل انضمامه إلى بنك قطر الأول.

وسيتولى السيد مشاري مهامه في إطار منصبه الجديد في بنك قطر الأول بما في ذلك إدارة نشاطات البنك المختلفة والتي تشمل إدارة الثروات والاستثمارات المباشرة وإدارة الأصول والاستشارات المالية للشركات. يشار إلى أن استثمارات بنك قطر الأول الحالية بلغت 1.8 مليار ريال قطري في قطاعات حيوية وهي قطاعات الطاقة والخدمات المالية والصناعات والقطاع العقاري وخدمات الرعاية الصحية على إمتداد نطاقات جغرافية مختلفة مثل دول مجلس التعاون وسائر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة.

وقد صرح عبد الله بن فهد بن غراب المرّي، رئيس مجلس إدارة بنك قطر الأول قائلاً: «نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسيد عماد ونثمن جهوده ومساهماته الكبيرة في تنمية وتطوير البنك ونتمنى له كل الخير والتوفيق في مساعيه المستقبلية، وفي الوقت ذاته نهنيء السيد أحمد بمنصبه الجديد. يتمتع السيد أحمد بخبرة عميقة في المجال المصرفي والتي بلا شك ستسهم في تطوير هذا البنك ونحن سعداء بإنضمامه إلينا لقيادة فريق العمل ونقل البنك نحو آفاق جديدة.» يشار إلى أن السيد أحمد مشاري حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أوتاوا الكندية، وهو عضو زميل في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بالإضافة لحصوله على شهادة مقرض معتمد للأعمال المصرفية في عام 2003 من معهد المصرفيين المعتمدين في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان السيد أحمد عضوا في السابق في مجالس إدارة عديد من الشركات التابعة لمصرف قطر الإسلامي بما في ذلك مصرف قطر الإسلامي–المملكة المتحدة «الذراع الاستثماري للبنك في المملكة المتحدة»، عقار، مجموعة سولبدرتي القابضة، كيو إنفست، بيت التمويل العربي والجزيرة للتمويل.

«المركزي المصري»: تسلمنا 7 مليارات دولار من المساعدات الخليجية

قال محافظ البنك المركزي المصري هشام رامز امس إن مصر تسلمت بالفعل سبعة مليارات دولار من إجمالي مساعدات قدرها 12 مليارا تعهدت بها دول خليجية.

وأضاف أنه يتوقع الحصول على دعم إضافي من دولة الامارات والسعودية والكويت. وقال رامز للصحفيين على هامش اجتماع محافظي البنوك المركزي العرب في ابوظبي إنه من بين السبعة مليارات دولار التي تسلمتها مصر جاءت ثلاثة مليارات من الإمارات وملياران من كل من السعودية والكويت. وفي وقت سابق هذا الشهر ردت مصر لقطر وديعة بمليارى دولار بعد فشل محادثات لتحويلها إلى سندات لأجل ثلاث سنوات في خطوة فسرها البعض على أنها مؤشر على تنامي التوتر بين البلدين في أعقاب عزل الرئيس محمد مرسي في مطلع يوليو. وقال رامز امس إن قرار رد الوديعة لم تكن له دوافع سياسية وإنما كان قرارا فنيا أخذه البنك المركزي.

إيران تدفع مبالغ عن قروض قديمة للبنك الدولي

واشنطن – «رويترز»: قال البنك الدولي ان ايران استانفت سداد قروض قديمة للبنك الدولي وذلك في الوقت الذي جرى فيه اتصال هاتفي بين الرئيس الامريكي باراك اوباما والرئيس الايراني حسن روحاني في اول اتصال على مثل هذا المستوى بين البلدين منذ اكثر من 30 عاما.

وفي يوليو اعلن البنك الدولي الذي لم يقدم سببا لاستئناف دفع القروض ان ايران لم تدفع اي مبلغ منذ اكثر من عام في علامة محتملة على الضغوط التي تواجه الاقتصاد الايراني الذي يعاني من العقوبات.

ونفت ايران في ذلك الوقت عدم دفعها مبالغ لسدد قروضها التي تصل الان الى 616 مليون دولار وانحت باللائمة على العقوبات الغربية في منع اي وسيط من تحويل هذه الاموال للبنك الدولي. وكل هذه المبالغ تعود لقروض قديمة لان ايران ليس لها برنامج مع البنك الدولي منذ عام 2005. وقال البنك الدولي انه لم يتضح على الفور سبب توقف ايران عن السداد في يوليو تموز وسبب استئنافها للدفع يوم الجمعة. ولم يكن لدى المتحدث باسم البنك تفاصيل اخرى. وجاء اعلان البنك الدولي بعد الاتصال الهاتفي التاريخي بين اوباما وروحاني في علامة على ان البلدين جادان في التوصل لاتفاق بشأن البرنامج النووي الايراني.

وقال اوباما انها فرصة فريدة لتحقيق تقدم مع ايران بشأن قضية عزلتها عن الغرب. وقال البنك الدولي انه يلتزم بكل عقوبات الامم المتحدة والعقوبات الدولية المفروضة على ايران.

الطرفان يتجنبان الكلفة الإضافية الناتجة عن تغيير العملة إذا ما تم تحرير القيود على «اليوان»

«الكويتية - الصينية»: الصين تدفع للنفط الخليجي والخليج يدفع للسلع الصينية بالدولار الأمريكي

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية إن الأهمية التي تحظى بها بعض العملات على مستوى العالم لا تتوافق مع الثقل الاقتصادي للدولة التي تصدر فيها، كما هو الحال مع الدولار الأمريكي. فبينما يمثل الاقتصاد الأمريكي، أكبر اقتصاد في العالم، 22 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تنخفض حصته من التجارة العالمية عن ذلك بكثير، حيث تبلغ حوالي 10.7 في المئة من إجمالي الواردات والصادرات في العالم، ويتم استعمال الدولار الأمريكي في 36 في المئة من المدفوعات العالمية من أي نوع. والعكس هو حالة الاقتصاد الصيني، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث يمثل 11.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما تُصنف عملته بالمركز 11 عالمياً حيث تستخدم في 0.87 في المئة فقط من المدفوعات العالمية. ويتضح الاستعمال المنخفض لليوان الصيني عندما نأخذ بعين الاعتبار أن الصين هي الدولة الرائدة تجارياً على مستوى العالم، متقدمة على الولايات المتحدة بشكل بسيط. وقبل عامين، كان اليوان الصيني في المركز 17 عالمياً حيث كان يستخدم في 0.6 في المئة من المدفوعات العالمية.

وأضاف تبيّن المقارنة بين حصص الدولتين من التجارة العالمية الاختلاف في استعمال كل دولة لعملتها. فالدولار عملة عالمية يشيع استخدامها لتسوية

الصينيون لجأوا إلى العقار رغبة بتحقيق أعلى الفوائد

المدفوعات. كما يسهل تحويلها بفضل عدم وجود أي حدود لحجم تدفقات العملة من أو إلى الاقتصاد. والأهم من هذا، هو أن الدولار عملة احتياطية تحتفظ بها البنوك المركزية لتحفظ قيمة نقودها، مما يسهل حصول الولايات المتحدة الأمريكية على ائتمان رخيص غير محدود. ولا يحظى اليوان الصيني بأي من هذه المميزات لأن السلطات الصينية لم ترغب بها. فقد اعتمد نموذج النمو الصيني الذي يقوده التصدير على تقييد سعر الصرف وأيضاً على سوق الأسهم وحركة رأس المال وأسعار الفائدة. وحافظ اليوان على استقراره وتنافسيته بسبب التلاعب الكبير بسعر الصرف وبالرغم من الطلب الهائل على السلع الصينية. وبسبب القوانين الخاصة بسوق الأسهم ورأس المال، تمكنت السلطات من إبقاء مدخرات الشركات والأفراد في البنوك الحكومية، بالرغم من سعر الفائدة المنخفض الذي تعرضه، لتقوم هذه البنوك بدورها بعد ذلك بمنح الائتمان الرخيص للهيئات الحكومية لتمّول بها استثماراتها.

واشار لكن هذا النظام لم يعد مجديا الآن. فقد لجأ المواطنون الصينيون إلى العقار رغبة بتحقيق عوائد أكبر على مدخراتهم، مما يهدد بخطر فقاعة اقتصادية من شأنها أن تشل الاقتصاد الصيني إذا لم تعالج بشكل صحيح. وشجّعت الحكومات المحلية التي تعتمد بشكل كبير على عوائد بيع الأراضي، على التوجه إلى الإنشاء. ولجأ الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة شراء بيت إلى صيرفة الظل التي تحمل معها قدراً من المخاطرة، وأرباحاً أعلى كذلك. وفي هذه الأثناء، يعاني القطاع الخاص، وهو القطاع الوحيد الذي يخلق الفرص الوظيفية الفعلية، من عدم الوصول إلى الائتمان حيث تحصل الشركات الحكومية على كل فرص التمويل. وإذا لم تنكسر هذه الحلقة الخطيرة، سيواجه استقرار البلاد مخاطر كما ستواجهها سلطة الحزب الشيوعي. وقد أدركت السلطات الصينية أن فك القيود مهم للتقدم إلى الأمام، وأن تدويل العملة أولوية.

وتابع سياتي التحرير التدريجي للعملة الصينية بتأثير إيجابي كبير على الاقتصاد العالمي. وأهم التأثيرات هو انخفاض كل من خطر تغيّر سعر الصرف وتكاليفه. وعلى سبيل المثال، حالة دول مجلس التعاون الخليجي. ففي عام 2012، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتصدير ما يعادل 79 مليار دولار أمريكي من السلع إلى الصين، واضطرت الصين بدورها لشراء هذا المبلغ من الدولارات لتدفع سعر هذه الصادرات الخليجية، التي تتكون أغلبها من صادرات الطاقة، ثم يتم شراء اليوان الصيني مرة أخرى بهذه الدولارات، لتتمكن دول مجلس التعاون من دفع 52 مليار دولار أمريكي مقابل السلع الصينية التي قامت بشرائها من الصين. وبشكل إجمالي، تم تحويل 131 مليار دولار أمريكي من اليوان إلى الدولار مما يعود بهيئة رسوم عالية للبنوك. وستسمح عملية تدويل العملة لجميع المستوردين والباعة من فتح حسابات باليوان في أي من مراكز المقاصة، وبالتالي التمكن من أداء جميع العمليات باليوان مما يقلل الحاجة لاستخدام الدولار. وستصبح تكاليف التمويل أقل كذلك، وعلى الأخص في مثل موقفنا الحالي، حيث تعاني العديد من الشركات المالية وغير المالية من الحصول على سيولة بالدولار الأمريكي لتؤدي أعمالها. ولن يحمل تدويل اليوان معه تغييراً هيكلياً في النظام النقدي العالمي خلال العقد القادم. بلا شك سيصبح اليوان عملة متداولة أكثر عالمياً، لكن السلطات الصينية لن تسمح بالتحرير الكامل لليوان. ومن أكثر السيناريوهات ترجيحاً هو أن يصل اليوان لوضع يشبه وضع الين الياباني حالياً. وستتضاعف أحجام اليوان الذي تحتفظ فيه الشركات، مما يجبرها على إدارة خزائنها بشكل أكثر نشاطاً لتتمكن من تحقيق أعلى العوائد. فمجرد الاحتفاظ بالعملة وانتظار ارتفاعها ليس جيداً بما فيه الكفاية. وستنشأ فرص كبيرة للبنوك ومديري الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي لتصميم المنتجات للتحوط ضد مخاطر اليوان ومن أجل تحقيق العوائد.

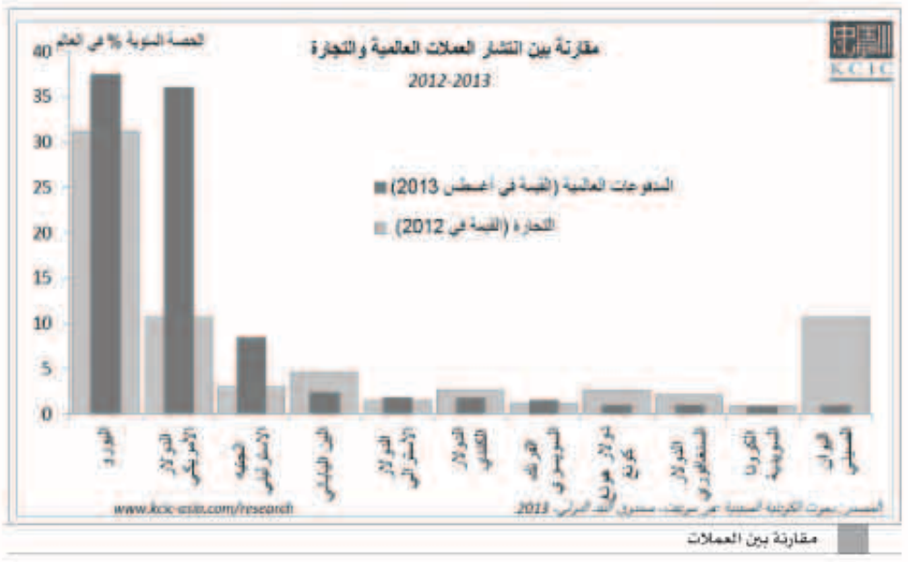

مقارنة بين العملات